الصراع الفكري الديني في كربلاء

في القرن الثاني عشر الهجري – الثامن عشر الميلادي

محمد علي هدو
باحث اسلامي في الدين و التراث

لم يات تحديد هذه الحقبة الممتدة من اواسط القرن الثاني عشر الهجري، (الثامن عشر الميلادي) او الى حوالي مئة و نيف من السنين، دقيقا بالشكل الذي لا يسمح بتجاوزه صعودا او نزولا . ذلك ان حقب التاريخ للحياة الفكرية لمجتمع – اي مجتمع – لا بد ان تسبقه ارهاصات قد تمتد عقودا من السنين، و تتبعه نتائج و معطيات قد لا تقل مدتها عن ذلك .

فالتيار الفكري لا يولد فجأة، كما انه لا ينضج بين عشية او ضحاها و في الوقت نفسه، فانه لا يأفل نجمة بالسرعة التي ولد فيها .. و ان قدرنا تلك السرعة بوميض البرق او خطفة الخاطف .

و حديثنا عن التيار الفكري لمدينة كربلاء في اثناء حقبة امتدت لاكثر من قرن و ربع القرن من الزمان، يضعنا في قبالة التوغل في تاريخ ترعرعت فيه تلك الافكار و المفاهيم، حتى بلغت المستوى الذي تستحق فيه التوثيق .

و الحقيقة ان الباحث يعجز عن اعطاء فكرة واقعية شاملة للاوضاع الدينية و السياسية و الاجتماعية لحقبة التوثيق من تاريخ هذه المدينة، و لما الت اليه في ذلك العهد، الا بكشف الجذور التي سارت الاحداث في ركابها .. فالمؤرخون كثيرا ما تساهلوا في ضبط الحوادث المهمة التي تتعلق بمدينة كربلاء خلال القرن الثامن عشر و مابعده، و التي لم يستقر فيها

الوضع الا في اواسط العقد السادس من القرن الثاني عشر الهجري و ذلك بعد ان تم عقد الصلح بين الباب العالي العثماني و الدولة الايرانية، شريطة ان تضمن الحكومة العثمانية وولاتها في بغداد صيانة العتبات المقدسة مع مراعاة شؤون الزوار الذين ياتون لزيارة المشاهد المشرفة و حمايتهم من التعرض للسلب و النهب[1] و بذلك يكون قد تحقق للمدينة جو من الاطمئنان الروحي و لو بصورة شكلية، فكانت كربلاء ساحة خصبة لنمو، او تنامي التيارات الدينية الشيعية، و اخذت صورة مستقلة عن صور التيارات الوافدة اليها من ايران و تركيا، اعني به التيار الصوفي بفرقه و تشعباته ..

و طبعت المرجعية الدينية فيها بطابع مستقل ايضا، حمل كثيرا من العلماء على بلورتها و تطويرها، فتشكلت موجة عارمة من الصراع الفكري بين ابناء الطائفة: انقسم المجتمع بموجبه على انفسهم بين سلفي يلغي دور العقل، و عقلاني بشك في المروي و يمحصه حتى يصح عنده او يضرب به عرض الجدار .

و كان دور العامة من الناس، كدور الملكيين الذين هم اكثر حماسة من الملك، حتى وقعت الفتنة بينهم او كادت لولا شعور بعض العلماء بالمسؤولية ازاء الخطر الداهم، و تراجعهم عن بعض ارائهم احيانا و تقليص المسائل الخلافية بينهم احيانا اخرى، مع احتفاظ العامة و الغوغاء بطريقتهم الخاصة في نصرة من يقتدون به من العلماء .

و اللافت للنظر، ان قادة التيار الديني الجديد جميعا قد وفدوا الى كربلاء، و استقروا فيها، ليملأوا الفراغ الحاصل في مساجدها و معاهدها الدينية، و ليؤسسوا فيها حوزات و مرجعيات، لم يكن يكتب لها النجاح في مدينة اخرى كالنجف الاشرف التي انتلقت اليها المرجعية من الحلة في اواسط القرن العاشر الهجري، على يد (المقدس الاردبيلي) المتوفى عام ٩٩٣هـ (١٥٨٥م)، و استمر نشاطها الى يومنا هذا بين مدّ و جزر، منافسة في ذلك الحوزة الشيعبة في (قم) مع اختلاف بيّن في المنهجية البحثية، مما لا سبيل الى بسط الفول فيه ضمن بحثنا المتواضع هذا ...

لقد كانت الحال في كربلاء، تختلف عما هي عليه في النجف الاشرف حيث ان الحوزة العلمية فيها كانت مستقلة بنفسها، تحكمها تيارات وأطر جديدة على البحث الحوزوي التقليدي الذي كان سائدا في المراكز الدينية الاخرى .. اذ لم يكن الصراع الاجتهادي في التلقي و الافتاء معروفا في تلك المراكز بالهيئة التي عرفتها كربلاء . لذلك فنحن نخطّيء من يذهب الى ان الحوزة العلمية، انتقلت الى كربلاء ابان القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) و ما بعده . فحوزة النجف و قم لم يتخلخل نظامهما بعلو راية الموجة الدينية في كربلاء بل بقينا – كما هما – متنافستين، تنظران الى ما يجري في كربلاء بعين الريبة و التساؤل من غير ما تدخل بذكر في شؤونها . و دليلنا على ذلك: ان حملة لواء التيار الجديد في كربلاء، قد فشلوا، او لنقل لم يحاولوا تصدير افكارهم الا الى جهات محدودة من العالم الاسلامي، في حين يرى العلامة (محمد رضا المظفر) خلاف ذلك . فهو يرى: اننا اذا وقفنا على تاريخ الفكر الديني في ايران في حقبة القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) فسوف نلاحظ ظاهرتين غريبتين على السلوك الديني:

اولاهما: النزعة الصوفية التي جرّت الى مغالاة الفرقة الكشفية (على حد رأي العلامة المظفر) ..

و ثانيهما: النزعة الاخبارية و التي ظهرت قوية مسيطرة على التفكير الدراسي، و اخذت تدعو الى نفسها بصراحة لا هوادة فيها، حتى ان الطالب الديني اصبح يجاهر بتطرفه و يغالي، فلا يحمل مؤلفات العلماء الاصوليين الا بمنديل، خشية ان تتنجس يده من ملامسة حتى جلدها الجاف ..![2] .

و الجدير بالاشارة اليه هنا، ان كربلاء لم تكن خلوا من حلقات الدرس الديني قبل بزوغ شمس التيار الجديد الذي سنتحدث عنه لاحقا. فقد عرفت فيها مجالس علم يتصدرها علماء بارزون امثال العلامة الشيخ (احمد بن فهد الحلي) المتوفى عام ٨٤١هـ (١٤٣٧م) و

الشيخ (ابراهيم الكفعمي) فضلا عن مجالس الشهيد الثاني (زين الدين الجبعي) المتوفى شهيدا عام ٩٦٨هـ (١٥٦٠م) و غيرهم .

و اذا كنا نتحاشى الاستطراد في البحث، فلنا ان نطرق باب الحديث عن اهم التيارات الدينية في كربلاء في حقبة محدودة من حقب تاريخها الحافل بالاحداث و التي تطورت بعد ذلك الى ان انبثقت عنها حركات دينية كان لها في تاريخ المدينة شأن يذكر، تلك التي تزعمها عالمان كبيران من علماء الامامية هما:

(الوحيد البهبهاني) من جهة، و الشيخ (يوسف البحراني) من جهة اخرى، و التي عرفت في ما بعد بـ (الاصولية) و (الاخبارية) و اللتان نشاتا برغم الفتور العلمي و طغيان التصوف من جهة، والنزعة الاخبارية من جهة اخرى، مما يدعو الى التفكير و العجب. اذ ليس بين ايدينا من المصادر ما يكفي للجزم باسباب ذلك . و يغلب على ظن المرحوم (محمد رضا المظفر) ان اهم تلك الاسباب هو الوضع السياسي و الاجتماعي اللذان الت اليهما البلاد الاسلامية في ذلك القرن من نحو التفكك و اختلاف الامن في جميع اطراف البلاد، و الحروب الطاحنة بين الامراء و الدول، و لا سيما بين الدولتين الايرانية و العثمانية، او الايرانية و الافغانية، تلك الحروب التي اصطبغت بصبغة مذهبية.

و هو رأي نراه بعيدا بعض الشيء، اذ ان النزاع السياسي بين دولتين مختلفتي المذهب، لا يدعو الى التناحر الطائفي، بل الى التوحد و الائتلاف .. ثم ان هذا الاختلاف في التوجه الديني و المذهبي لا يخدم السياسة بشيء، سواءا لهذا الطرف او ذاك . خصوصا اذا عرفنا ان الخلاف الاصولي – الاخباري، هو خلاف شيعي شيعي، و ان الدولة الايرانية قد وقفت منه موقف اللامبالاة، اللهم الا بالقدر الذي يخدم النزعة القومية او الاقليمية لديها . فالوحيد البهبهاني ايراني و الشيخ يوسف البحراني، عربي و هلم جرا .

و لا بد لنا قبل الولوج في الموضوع من ان نتعرف بجلاء على هذين العالمين الجليلين، بروح مستقلة بعيدة عن الهوى . و لنبدا بالمولى (محمد باقر البهبهاني) المشهور بلقب (الاستاذ الوحيد) او (الوحيد البهبهاني) قال عنه الشيخ (علي الدواني) في كتابه الذي الفه فيه،:" هو من مشاهير علماء الامامية و كبار رجال التحقيق العلمي و من المؤسسين لاصول الفقه الامامي، و له فيه اراء قيمة . و لد في (بهبهان) عام ١١١٨هـ (١٧٠٦م) لاب عالم جليل القدر .

رحل الى كربلاء وقد نبغ في علوم الدين، و انتج في دراسته، علم الاصول، والف فيه كتبا قيمة، تضمنت اراءه و توجيهاته لكثير من المسائل . و قد عد (اغا بزرك الطهراني) منها ستين كتابا، منها: (شرح الارشاد) للمحقق الاردبيلي . و (معالم التهذيب) و (الاجتهاد و الاخبار) الذي حاور فيه الاخبارية، فرغ من تاليفه عام ١١٥٥هـ . و (إبطال القياس) و غيرها. توفي في كربلاء في العام ١٢٠٨هـ (١٧٩٣م) و دفن في الرواق الشرقي للحرم الحسيني المطهر .

ترجم له (محسن الامين) في (اعيان الشيعة) و (الخونساري) في (روضات الجنات) و (اغا بزرك الطهراني) في (الذريعة) و غيرهم كثر ...

و به استعادت الحوزة الدينية في كربلاء هيمنتها الروحية المفقودة، و قصدها العلماء من كل فج عميق للوقوف على حقيقة هذه المدرسة الاصولية الجديدة المجددة .. و قد ذاع من بين اسماء اؤلئك العلماء: (المولى محمد مهدي النراقي) صاحب كتاب (جامع السعادات) و الميرزا (ابو القاسم القمي) و الميرزا (محمد مهدي الشهرستاني) و السيد (محسن الاعرجي) و الشيخ (ابو علي الحائري) و العلامة الكبير (جعفر آل كاشف الغطاء) و السيد (مهدي بحر العلوم) و السيد (مير علي الطباطبائي) (صاحب الرياض) و غيرهم .

اما الشيخ (يوسف البحراني) فهو (كما ترجم لنفسه في (لؤلؤة البحرين): يوسف

بن احمد بن ابراهيم الدرازي البحراني . ولد عام ١١٠٧هـ (١٦٩٥م) في قرية (الماحوز) بالبحرين، لاب عالم جليل، و قد كفله بالحسنى و علمه ما يتعلمه الناس من قراءة و كتابة، و قرأن و احكام و نحو وتاريخ .

رحل والده الى (القطيف) بسبب النزاعات القبلية في وطنه، و مكث مترجمنا مؤتمنا على بيت ابيه و مكتبته، ثم التحق باسرته بعد تفاقم الوضع الامني في البحرين . درس فقه الامامية من خلال الكتب الاربعة و هي:

(الكافي) باصوله و فروعه و روضته لمحمد بن يعقوب الكليني و (من لا يحضره الفقيه) للصدوق، و (تهذيب الاحكام) و (الاستبصار) لشيخ الطائفة ابي جعفر الطوسي .. كما غاص في غمار (صحيح البخاري) و (صحيح مسلم) . و اخذت طريقته تتقصى المرويات بلبّه في قياس الاحكام الشرعية حتى صارت منهجا عنده في الفتوى .

رحل الى كربلاء و تزعم المدرسة الاخبارية على وفق ما تميل اليه نوازعه و مشاربه و اراؤه في مقابل المدرسة الاصولية التي كان يديرها المولى البهبهاني المتقدمة ترجمته .

توفي الشيخ البحراني يوم السبت، الرابع عشر من ربيع الاول عام ١١٨٦هـ (١٧٢٢م) و صلى عليه غريمه في الفكر المولى البهبهاني بوصية منه، و دفن في الحضرة الحسينية . و قد كان يوم تشييعه يوما مشهودا من ايام المدينة . و قد جاء في ذيل وصيته لولديه: ((و قد اوصيت لكما بجميع مصنفاتي المكتوبة بيدي، و غيرها من كتب و رسائل و اجوبة مسائل فاحتفظا بها و اكثرا من نسخها محافظة على بقائها و الانتفاع بها .))[٣].

اشهر مؤلفاته: (الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة) في الفقه الاستدلالي، مطبوع في عدة مجلدات، ترجمته في (مستدرك الوسائل) و (روضات الجنات) و (ريحانة الادب) و

قد كتب هو ترجمته في كتابه (لؤلؤة البحرين) و عليها اعتمدت كل المصادر .

اشيع عنه بعد وفاته انه رجع عن مذهبه في اعتماد الاخبار و التزم الاصول و طريقة الاصوليين و استدلوا على ذلك بوصيته بان يتولى (الوحيد البهبهاني) الصلاة عليه . وربما كان ذلك من مروجات انصار الاصوليين من قبيل الحرب النفسية و ايقاع الشك لدى انصار حامل لواء الاخباريين بعد خلو الساحة لزعيمهم (البهبهاني) و هذا هو شان العامة في كل زمان و مكان، ينسجون المواقف، و يشيعونها، ثم لا يفتاون يصدقونها، هم انفسهم مع علمهم انها من منسوجاتهم .

لم تكن وصية الشيخ البحراني الذكية، الا من قبيل محاولته تضييق الخرق بين الفريقين، لسد الباب امام العامة، و الحد من تقولات كل فريق على الفريق الآخر .

يقول الميرزا (محمد بن سليمان التنكابني) المتوفى عام ١٣١٠هـ (١٨٩٢م): و صاحب (الحدائق)، غالبا ما مشى في كتابه على طريقة اهل الاجتهاد، و بذكر اقوالهم، و بذكرهم بالتعظيم . و قد مدحهم في اجازته و اثنى عليهم و طعن على الملا (محمد امين الاسترابادي)، و رد عليه، كما قدح في الملا (محسن الفيض الكاشاني) صاحب تفسير (الصافي)، بل عده في كتابه (النفحات الملكوتية) فاسد العقيدة، و كلاهما اخباري .! و يرى التنكابني ان الشيخ (يوسف)، و ان كانت له في الفقه و الاصول، بعض الفتاوى الغريبة و لكن لا عيب في ذلك (على حد رايه)، الا ان المرحوم السيد (محمد باقر) حجة الاسلام، لم ينقل اي شيء من اقواله، و لم يكن يعظمه، و كان يشمئز من ذكر اسم كتابه، و منع تلامذته من معاشرة الاخباريين))[٤] .

ان رأي (التنكابني) و روايته هذه، تؤيدها الوقائع التاريخية، ، و تنقضها وصية (البحراني) بان يتولى (البهبهاني) الصلاة على جنازته، و جوابه لمن ساله عن كيفية الحكم بصحة الصلاة خلف من لا يحكم بصحتها خلف (البهبهاني) ..!

و قد انتهز المرحوم الشيخ (محمد جواد مغنية) هذه الظاهرة، فرصة للاشادة بالخلق العالي الذي كان يتمثل به (الشيخ يوسف البحراني) و الذي يعبر تمام التعبير عما يجب ان يكون عليه العلماء قادة الامة من الاستقامة و الخلق . فهو يعرض للموقف عرضا شاعريا بليغا ينم عن اعجاب كبير به فيقول: ((ارايت الى هذا القلب الكبير الذي لا يخفق بغير الايمان ؟ ارايت الى هذا الصدر الرحب الذي يتسع للعدالة، و ان تكن عليه لا له ؟ ارايت الى هذه النفس الزكية الطاهرة من العجب و التكبر و من كل شائبة ؟ هذه النفس لا تعرف الا الصدق و الانصاف و التواضع ...

و ليس من شك ان هذا المنطق غريب على الاكثرية الغالبية من شيوخ هذا العصر، لان كل شيخ من هذه الاكثرية او الكثرة يرى الدين مجسما في شخصه بالذات، فعدم الثقة به معناه عدم الثقة بالدين . و هذا هو حد الكفر او الفسق على الاقل .

و يوغل الشيخ (مغنيه) في خوض هذه المسالة الى حد الغمز في البهبهاني من طرف خفي .. فيقول: ((و لا ادري كيف يسمح احدنا لنفسه ان يتكلم باسم الدين و يدعي النيابة عن المعصوم، و يدعو الناس الى الاقتداء به مع العلم انه لا يقتدي بمن ادعى النيابة عنه عندما يمتحن بكلمة تشبه كلمة (البهبهاني) بحق الشيخ (يوسف)، بل يتنكر لقائلها و يبخسه جميع حقوقه و يسلبه اظهر ما تحلى به من صفات . و اذا نصحه ناصح بالكف او الاعتدال، قال: ان واجبي الشرعي يحتم علي هذا و اكثر من هذا ...

و اخيرا يعلن الشيخ (مغنيه) رايه الصريح في كلا الطرفين فيقول: و الان، هل ظهر لك الفرق بين الانانيين و المزيفين الذين يكيفون الدين حسب شهواتهم و اهوائهم، و بين صاحب (الحدائق) – و يقصد به الشيخ (البحراني) الذي اتقى الله حقا، و نطق بكلمة الحق و الاخلاص مؤثرا امر الله و رضاه على نفسه و هواه[٥] .

و الذي نستخلصه مما سلف، ان مشكلة هذا السجال بين الفريقين و انصارهما اخذ وجها عاما شاملا هو: البحث الفقهي، و في زمن متاخر كثيرا عن الزمن الذي كان يجب ان تثار فيه، و هو وجه اهون بكثير من الوجه الاخر الذي انحصر في شخصية هذين العالمين الكبيرين . فجاء من يدافع في مقابل من يعارض و قد قرنا انفا رايين لعالمين جليلين هما:

الميرزا التنكابني و الشيخ (مغنيه) و راينا ان حديث الاول عن قائدي الطائفتين انما جاء انتصارا لهما و عرضاً للحقيقة بلا مواربه . اما الشيخ (مغنية) فانه عرض صورة مشرقة للشيخ البحراني تمثلت اولا في تاكيد رجوعه عن الطريقة الاخبارية الى الطريقة الاصولية ثم في ما تمثل به من خلق العلماء، و ثانيا في النعي على (الوحيد البهبهاني) ما قابل به غريمه من خلق لا يمت الى احترام مقام العلماء بصلة و بما لا يبقي مجالا للشك في صحة الحكم . و للامانة نقول: لقد كان مرجوا من (الوحيد البهبهاني) ان يكون اكثر مرونة و انفتاحا في تعامله مع من كان مرجوا ان يكون اكثر انغلاقا و جمودا، اليس هذا هو ما يفترض تمثله في من وصف بانه (مجدد) ... ؟ !

الاصوليون و الاخباريون :

الاخباريون: فرقة من فرق الشيعة الامامية، الاثني عشرية، كانت تحتج بالاخبار المروية في الكتب الاربعة – سالفة الذكر – و تسقط دليل (الاجماع) و (العقل) من الأدلة الأربعة عند الاصوليين و هي: القران و السنة و الاجماع و العقل، و التي اخذ بها فقهاؤهم في استنباط الاحكام الشرعية .

و اقتصر الاخباريون، على الخبر المروي مهما كانت درجة وثاقته و مهما كانت درجته على الدليل العقلي .. و حجتهم في ذلك، ان الاجتهاد راي، و الراي لا يجوز في الدين . و بذلك فهم يجوزون القياس الذي يدحضه الاصوليون، ويرون انه راي بشر، وهذا لا يجوز في العبادة والمعاملات . وبذلك فالاخباريون يمنعون الاجتهاد في الاحكام الشرعية،

ومن تقليد المجتهد ويقولون بالرجوع الى الامام عن طريق الاخبار المروية عنه عن الرسول الاكرم (صلى الله عليه واله وسلم) . كما يرون ان ما في الكتب الاربعة التي عليها المدار عند الشيعة من الاخبار، قطعي السند، او موثوق بصدوره، فلا حاجة الى البحث عن سنده لان مؤلفيها قد انتقوا الاخبار، وحذفوا منها ما رواه الضعفاء والمجروحون واثبتوا ما رواه الثقات فقط، او قامت القرائن عندهم على صحته .

في حين قسم الاصوليون الاخبار على انواعها المعروفة من صحيح وحسن ومتواتر ومرسل وضعيف ...وغيرها .

وهم يرون ان اغلب الاخبار غير قطعي السند ، فهي مختلفة المراتب، ظنية الدلالة، فيجب على الفقيه ان يبحث في اسانيد الرواية عند العمل بها، ولا يجوز له اطلاق العمل او الحكم بصحتها . اذ لو سلمنا (والراي ما زال للاصوليين)، بان جامعيها قد انتقوا احاديثها ووثقوها (كما يرى الاخباريون)، فهم قد فعلوا ذلك بحسب اجتهادهم ودرايتهم . وهو ما يجوز عليه الخطا . فاذا بان لنا الخطا برؤية اسانيد الضعفاء والمجروحين، فما الذي يسوّغ لنا تقليدهم ؟[٦].

ومجمل القول: فان الادلة عند الاصوليين: اربعة، هي: الكتاب والسنة والاجماع والعقل . وتقتصر عند الاخباريين على الكتاب والسنة، وربما قصرها بعضهم على السنة وحدها بناءا على عدم تجويز هذا البعض الاخذ بظاهر الكتاب .

وقد علق صاحب هذه الدعوى (من الاصوليين) على ذلك بقوله: ولا ادري لماذا ياخذون اذن بظاهر الرواية ،لا سيما وان تعليلهم (اي الاخباريين) في عدم الاخذ بظاهر الكتاب، وهو عدم استطاعة كل احد ان يفهم نصوص الكتاب . وهذا المحذور يوجد ايضا في الاخذ بظاهر السنة . واذا اتحد السبب، يلزم معه اتحاد المسببات . فالرواية لا يفقهها كل من يقرؤها ولا بد من وجود مميز يميز صحيحها وفاسدها ويعرف

مؤداها ويجمع بين ما ظاهره التعارض بتخريج صحيح ...وهذا هو المجتهد [٧].

والملاحظ ان هذا (الاصولي) يريد ان يجادل (الاخباري) باقيسته الاصولية في استنباط الاحكام، مثل قاعدة: ((اذا اتحد السبب، يلزم منه اتحاد المسبب)) وهو ما لا يقبله بحكم اطلاق توثيقه لنصوص الاخبار الواردة في الكتب الاربعة ...

والحق ان الفريقين قد بالغ في اعتماد طريقته، كما بالغ في ايجاد الادلة على صحة منهجه محاولة منه اثبات ضلال صاحبه بتوسيع الشقة بين الفريقين، فالف الطرفان كتبا في الرد بعضهما على البعض الاخر حتى تحول الامر الى صراع فكري استمر بشدة وشراسة واتساع طيلة النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي (النصف الاول من القرن الثالث الهجري) . وقد جرت مناقشات كثيرة وجدل مرير بين الفريقين، كان يصل في كثير من الاحيان الى مستوى المهاترة والاقذاع، الى ان بادر عالم كبير من الاصوليين هو الشيخ (جعفر ال كاشف الغطاء) لتلافي الخطر الداهم الذي كانت تغذيه السياسة الايرانية والعثمانية بالقدر الذي تقتضيه مصالحها و اهواؤها . فالف كتابا شرح فيه حقيقة مذهب الطرفين وان عقائدهما في اصول الدين متحدة سواء . اما في فروع الدين فالجميع لابد ان يرجعوا الى ماروي عن الائمة المعصومين . وبذلك فسيكون المجتهد الاصولي اخباريا، والاخباري مجتهدا اصوليا . وفضلاء الطرفين، ناجون . والطاعنون هالكون [٨] وقد اسمى كتابه هذا: (الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئه الجهال من الاخباريين) وقد طبع في طهران عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م) .

والغريب في الامر، ان هذا الكتاب على اهميته وجلال قدر مؤلفه قد استفز بعض الاخباريين فعدوه طعنا عليهم و اتهاما لهم بالجهل . وكان زعيم الفرقة انذاك رجل ايراني هو (الميرزا محمد النيشابوري) الشهير بالاخباري . فتطرف هذا الى ابعد حد واجج نار الفتنة من جديد . فتخلى عن الادب والحشمة

والاحترام في جداله لعلماء الاصوليين، وتطاول على اساطين الدين والمذهب بالشتم، واستعمل بذيء القول ومرذوله مما ادى الى وقوف جميع العلماء بوجهه واجماعهم على هتكه وتحطيمه، حتى انتهت القصة بماساة فضيعة، فقد قتل على ايدي العوام مع كبير اولاده، بهجوم شن على داره في الكاظمية وسلمت جثته الى السكان للعبث بها ..[٩].

لقد احسَّ الشيخ (كاشف الغطاء) بان (النيشابوري) مدعوم من قبل (فتح علي شاه) القاجاري، فالف كتابا اسماه: ((كشف الغطاء عن معايب ميرزه محمد عدو العلماء)) ارسله الى الشاه ودل فيه على قبائح ذلك الرجل ومعايبه وفساد عقيدته، و فيه نبذة تدل على خبث الرجل وعدم تورعه في الدين وخروجه عن الشرع المبين ..[١٠].

ويبدو ان الشيخ (كاشف الغطاء) قد استفاد من علو مكانته لدى (فتح على شاه القاجاري) فقطع السبيل عليه للتدخل في شؤون الطائفة، وبذلك يكون قد انهى الامر بلا جان ولا مجني عليه . فقد عرف الخاص والعام من الناس، ان (النيشابوري) اخذ جزاءه العادل حين تمادى في غيه، وتوسع في قذف العلماء بنسبة الاراء الفاسدة اليهم والفتاوى الكاذبة والمفتعلة لهم، مثل نسبة القول بجواز اللواط الى السيد (محسن الاعرجي) وهو عالم متضلع ومن شيوخ الفضل في اوائل القرن الثالث عشر الهجري عرف بالتحقيق في العلم، وكان يلقب بالمقدس الاعرجي، والمحقق الاعرجي، توفي في الكاظمية عام ١٢٢٧ هـ (١٨١٢م).

كما لم يسلم من قلم (النيشابوري) ولسانه، والشيخ (ابو القاسم القمي) والسيد (علي الطباطبائي) وغيرهم .

وكان (النيشابوري) قد التجا الى الشاه واعتصم بقصره مدة من الزمان، حتى رسم مصيره بيده حين تطاول على الشيخ (كاشف الغطاء) واتهمه بالزندقة في كتابه الذي أسماه: (الصيحة بالحق على من الحد وتزندق) ..[١١].

يقول السيد محسن الامين: ((وفي تلك الرسالة قام الميرزا محمد بنسبة المترجم له (الشيخ كاشف الغطاء) الى الاموية . ونسب الى المحقق السيد محسن الكاظمي احد اعيان فقهاء ذلك العصر وعلمائه، تحليل بعض المنكرات)) وقد رد الشيخ كاشف الغطاء بشدة وعنف على (النيشابوري) في رسالة بعثها اليه، جاء فيها: ((اعلم – والله – انك نقصت اعتبارك واذهبت وقارك، وتحملت عارك، واججت نارك، وعرفت بصفات خمس هي اخس الصفات، وبها نالتك الفضيحة في الحياة، وتناولتك بعد الممات، اولها: نقص العقل، وثانيها نقص الدين وثالثها عدم الوفاء، ورابعها عدم الحياء، وخامسها الحسد المتجاوز للحد . وعلى كل واحد منها شواهد ودلائل لا تخفى على العالم بل ولا الجاهل ...الخ)) [١٢].

والحقيقة التي لابد من طرحها – للامانة التاريخية – ان الشيخ يوسف البحراني، كان بريئا من كل هذه التصرفات . فهو حين سئل عن حال الصلاة خلف غريمه (الوحيد البهبهاني)، افتى بصحتها فقيل له: كيف تصحح الصلاة خلف من لا يصححها بصلاتك ؟ قال: واية غرابة في ذلك ؟ ان واجبي الشرعي يحتم علي ان اقول ما اعتقده، وواجبه الشرعي يحتم عليه ذلك، وقد فعل كل منا بتكليفه وواجبه . ثم تساءل قائلا: هل اسقط عدالته لمجرد انه لايصحح الصلاة خلفي ؟ [١٣].

وربما كان سبب هذه الالفة بين العلمين المتخالفين، ما رواه (الميرزا التنكابني) من خبر زيارة (البهبهاني) للشيخ (البحراني) في داره، ليقص عليه رؤيا راها الاول، مفادها: ان الحسين (عليه السلام) قال له في المنام: (خذ من اظافرك) والتي فسرها بان المراد: دفع خصومته مع الاخباريين وترك مجادلتهم ومحاجتهم . ثم قال له: قد اتيت لاتباحث معك في هذا الامر.. [١٤].

ولم يؤثر عن الشيخ (البحراني) انه حط من منزلة البهبهاني يوما بالرغم من ان الاخير قد تجرا على صاحبه فاسقط اهليته للتدريس والفتوى على مرأى ومسمع

من طلبته ومريديه، كما صور ذلك بدقة (عباس العبيري) في كتابه عن (الوحيد البهبهاني) ص ٦٥ وما بعدها . وقد سبق ان ذكرنا ان (البحراني) قد اوصى بان يتولى (البهبهاني) الصلاة عليه، فكان له ما اراد من تنفيذ الوصية ...

هذه الضبابية في العلاقة بين اساطين المنهجين، ادت الى عدم وضوح في الرؤية او في معيار كل من المنهجين، وعدم تحديد ركائز كل منها وفوارقها (على حد راي سماحة السيد محمد سعيد الحكيم)، الذي يذهب الى اقصى درجات التفاؤل حين يفتي بان ما يذكر من وجوه الفرق بينهما لا يصلح فارقا، فضلا عن ان يوجب الانقسام وامتياز كل من الطرفين عن الاخر، وما استتبع ذلك من فرقة وتدابر، لانها خلافات لفظية لا حقيقة لها، وخلافات فقهية او اصولية بين جميع العلماء على اختلاف مناهجهم من دون ان تمتاز به احدى الفئتين عن الاخرى كما اوضح ذلك غير واحد . وقد استوفى الكلام فيه (المحقق البحراني) قدس سره في المقدمة الثانية عشر من كتابه الجليل (الحدائق الناضرة) وفي الدرة الثانية والاربعين من كتاب (الدرر النجفية) [١٥].

ويعزز السيد الحكيم رايه في صعوبة التفريق بين الفريقين، بدليل ان التباس معالم الخلاف وركائزه يمنعنا من نسبة كثير من علمائنا الاعلام (قدس الله اسرارهم) الى احدى المنهجيتين بعد عدم تصريحه بالانتماء لواحدة منها . كما ربما يوجب ذلك التباس الحال في بعضهم فتختلف نسبته باختلاف الناسبين له، كشيخ الطائفة الطوسي (قدس سره) حيث عده (البحراني) في المقدمة الثانية عشرة من كتاب (الحدائق) من اساطين المجتهدين وعده بعضهم من الاخباريين وكذلك (المجلسي) حيث عرف عنه انه من الاخباريين، وعده في (الفائدة الثانية) من كتاب (الحدائق) من متاخري المجتهدين، وكصاحب (الحدائق) نفسه، الذي اشتهر عنه انه من الاخباريين مع ان كلامه في الكتابين المتقدمين صريح في عدم الفرق بين الفئتين ...الى غير ذلك، مما يجعلنا (والكلام ما زال للسيد

الحكيم)، على قناعة تامة بعدم وضوح معالم الخلاف وركائزه اولا ثم بعدم الجدوى في تحديد كل من المنهجيتين وتمييزها عن الاخرى لننظر بعد ذلك في ماهو الحقيق بالقبول او الرفض منهما، او نحاول التقريب بينهما [١٦].

ان السيد (الحكيم) يبدو متفائلا فوق المعتاد في ذلك . اذ لو كان الامر كما ذهب اليه سماحته لما كانت هناك حاجة لتسمية كل مدرسة باسمها الذي عرفت به ولما كان لكل مذهب انصار ومعارضون ولما ادعى كل بأن الحق معه وان غريمة على خطأ . فكل مدرسة من هاتين المدرستين امتازت بان لها معالما محدودة الوسائل للوصول الى النتائج واصدار الفتاوى ولما كانت كل مدرسة تلغي دور المستند الذي تعتمده المدرسة المقابلة في استنباط الاحكام كما سياتي بيانه لاحقا .

يبقى ان نعرف اوجه الخلاف بين الفريقين . فقد انهى السيد (محمد الدزفولي) الفروق الى ستة وثمانين مسالة .. يقول (السيد محمد حسن الطالقاني): ان المتتبع الفاحص يجد معظمها تافها ومتشابها، غير ان بعض علماء الاخباريين قد عمد الى تصنيفها للتضخيم والتهويل وتوسيع شقة الخلاف بين الفريقين واظهار الفوارق كثيرة وكبيرة امام عوامهم ليئسوهم من الالتقاء والتوحد [١٧].

وذكر (الخونساري): ان الشيخ (عبد الله السمهاجي) انهاها الى اربعين فرقا، ذكر منها (الخونساري) تسعة وعشرين وقال: ان البقية ترجع اليها [١٨].

وحسنا فعل المرحوم العلامة السيد (محسن الامين العاملي) حين لخص تلك الفروق في خمسة فقط، وقال: ان الباقي راجع اليها وملخصها:

١- اوجب الاصوليون الاجتهاد – كفاية – كما اوجبوا على العوام التقليد في حين منع الاخباريون ذلك .
٢- منع الاصوليون تقليد الميت ابتداءا واختلفوا في جوازه

دوامـــا، و اجـــاز ذلـــك الاخباريون.

٣- راى الاخبـــاريون ان الكتـــب الاربعة كلها صحيحة الحديث، محـتجين بـان مؤلفيهـا قـاموا بانتقائها . اما الاصـوليون فقد قسموها على مصطلح الحديث المعـروف لـدى العلمـاء، ففيـه الصـحيح والحسـن والمرسـل والضعيف .

٤- احـــتج الاصـــوليون بـــدليل (العقل) بينما اتفق الاخباريون على وجوب التوقف والاحتياط فيه، بان الاشياء حلال بين او حرام بين او شبهات .

٥- قـــال الاصـــوليون بحجيـــة (الاستصحاب) (١٩) مستدلين بحديث: ((اذا كنت على يقين مـن شـيء فـلا تـنقض يقينـك بالشك ... وخالفهم الاخباريون في ذلك وتوقفوا فيه [٢٠] وعملوا بالاحتيـاط ...ويبقـى الخـلاف الاصلي بين الفريقين منحصـرا في مسالة الاكتفاء بالاخبار ومنع الاجتهاد والتقليد او اطلاقها ... وعنـد تـدقيق هـذا الخـلاف مـن الوجهـــة المنطقيـــة، نـــرى ان الخـلاف ظـاهري غـير قابـل للتحليـل، اذ لـو قمنـا بتحليلـه لالتقى الفريقان في دائرة واحدة ولتهافت الاختلاف ...

فالاصـوليون (مـثلا) يقولـون بجواز وجود غير الصحيح من الاخبـار . ولكـي نميـز بـين الصحيح وغيره، فانهم احتاجوا الى المجتهـد . امـا الاخبـاريون فـانهم صـححوا كـل اخبـار الكتـب الاربعـة باعتبـار ان جامعيها اتقنوها وحذفوا منها الضـعيف والموضـوع، وقـولهم هـذا هـو (التقليـد) بعينـه الـذي انكروه على الاصوليين ! كما ان قولهم بان: القرائن موجبة للعلم بصـحة الخـبر و صـدوره عـن المعصوم، هو الاجتهاد بعينه .

واذا كان الاصوليون يمنعون عن الفتيا من لم يبلغ درجة الاجتهاد، ويجوزه الاخباريون بشرط ان يكون للمفتي اطلاع على الاحكام، فان مؤدى هاتين العبارتين واحد . فالاطلاع على الاحكام ومعرفتها من حيث الصحة والفساد هو الاجتهاد بعينه .

يقول السيد (هادي كمال الدين): ((ان الخلاف بيننا (نحن الاصوليين) في نسبة العلم بجميع الاحكام الى المجتهد ناشيء عن الخلاف في مسالة تجزئة الاجتهاد او عدم تجزئته . والقائلون بها منا، يوافقون الاخباريين في مايخص اجتهاد المجتهد .. والجهة الثانية، فيها نزاع بين الاصوليين انفسهم، اعني مسالة التجزيء وعدمه (٢١).

والحق يقال: ان الصراع بين الاخبارية والاصولية، كان مقدرا له ان يشيع جوا من الجدل الكلامي، تماما كذلك الذي حصل بين (الحسن البصري) والذي يشبه الى حد ما داعية الاخباريين و (واصل بن عطاء) الذي يمثل داعية الاصوليين (مع الفارق في المورد والمصدر)، ووجه الشبه في الامر هو: جبهة السلفية الاخبارية المتزمته التي لا تقبل ان يتدخل العقل في مسائل العقائد والدين، فتعجز – لذلك – عن الاجابة عن مسالة جدت في عصر السائل، او انبثقت من موقف معين، كسؤال (واصل بن عطاء) عن مرتكب الكبيرة المسلم، هل يخلد في النار ؟ .. وجبهة المفكرين الذين يعملون بعقلهم لتطويع الاحكام لكي تساير التطور الاجتماعي او السياسي .

لقد كان مقدرا لهذا الصراع ان يتنامى ويترعرع ليشكل هيكلا فكريا عظيما، تحظى كربلاء بشرف احتضانه، لولا ان العامة والغوغاء والمنتفعين بالفرقة، وجواسيس الامبراطوريتين المتناحرتين قد زجوا بانفسهم في الساحة، فخربوا – من حيث شعروا او لم يشعروا – ذلك النسيج الفكري المتوهج، ولتحقق كربلاء مجدا لا يقل عن المجد الفكري الذي حققه المعتزلة، انصار العقل في ميدان المعرفة ابد الابدين لحاضرة الاسلام – بغداد – عبر ستة قرون .

وختاما اقول: ان قتال السيف ينتهي – عادة – الى نتيجة حاسمة بين المتقاتلين، فاما غالب واما مغلوب يولي الادبار هاربا مستسلما لخصمه .. اما حرب العقول، فانه يظل سجالا بين الفريقين من دون ان يعترف احدهما بتراجعه امام الاخر ويستمر ذلك الى ما لانهاية ... وقد يؤدي الى تخريب العقول ثم الى تخريب الحضارة برمتها، لان المجددين سوف يضطرون الى العودة الى المربع الاول .. وقد يحصل العكس من ذلك، فينشا من جراء هذا السجال فكر خلاق وتبنى نظريات تبلور الفكر الانساني عامة والعقائدي خاصة، وتلك هي حضارة العقل البشري الواعد...

هوامش البحث

(١) محمد حسن الكليدار – مدينة الحسين – ج٣ ص ١١٨ .

(٢) محمد رضا المظفر – مقدمة كتاب (جامع السعادات) للنراقي – فقرة (عصره) .

(٣) يوسف البحراني – لؤلؤة البحرين – ص ٤٥٠ .

(٤) التنكابني – قصص العلماء – ص ٢٩٣ .

(٥) محمد جواد مغنية – مع علماء النجف الاشرف – ص ٨٥ و ما بعدها .

(٦) محمد حسن الطالقاني – الشيخية – نشاتها وتطورها – ص ٣٥.

(٧) هادي كمال الدين – فقهاء الفيحاء – ج١ ص ٥٥ .

(٨) جعفر كاشف الغطاء – الحق المبين – المقدمة – ط / طهران – ١٣١٦ هـ .

(٩) محمد حسن الطالقاني – مصدر سابق ص ٤٠ .

(١٠) جعفر محبوبة – ماضي النجف وحاضرها – ج٣ ص ١٣٧ .

(١١) اغا بزرك الطهراني – الذريعة الى تصانيف الشيعة – ج٧ ص٣٨ .

(١٢) السيد محسن الامين العاملي – اعيان الشيعة – ج ١٥ ص ٣١٢ / ط٢ / ١٩٦٢ بيروت .

(١٣) محمد بن علي الاسترابادي – منهج المقال في تحقيق اقوال الرجال ج٢ ص٨٥.

(١٤) التنكابني – قصص العلماء – ترجمة مالك وهبي – ص ٢١٧.

(١٥) السيد محمد سعيد الحكيم – الاصولية والاخبارية بين الاسماء والواقع ص ٩ .

(١٦) السيد محمد سعيد الحكيم – المصدر نفسه – ص١٠ .

(١٧) محمد حسن الطالقاني – الشيخية (مصدر سابق)- ٤٣ .

(١٨) ينظر : الخونساري – روضات الجنات – ج١ ص٣٦ ، ٣٧ .

(١٩) الاستصحاب : مصطلح فقهي يحكم بموجبه على ان الاصل في الاشياء الاباحة والطهارة مالم يثبت عكس ذلك .

(٢٠) مقتسبة بتصرف من (اعيان الشيعة) ج ١٧ ص ٤٥٣ وما بعدها . (انظر : محمد حسن الطالقاني – الشيخية – ص ٤٥ / ط ١ – ١٩٩٩.

(٢١) السيد هادي كمال الدين – فقهاء الفيحاء – ص ٥٥.